مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

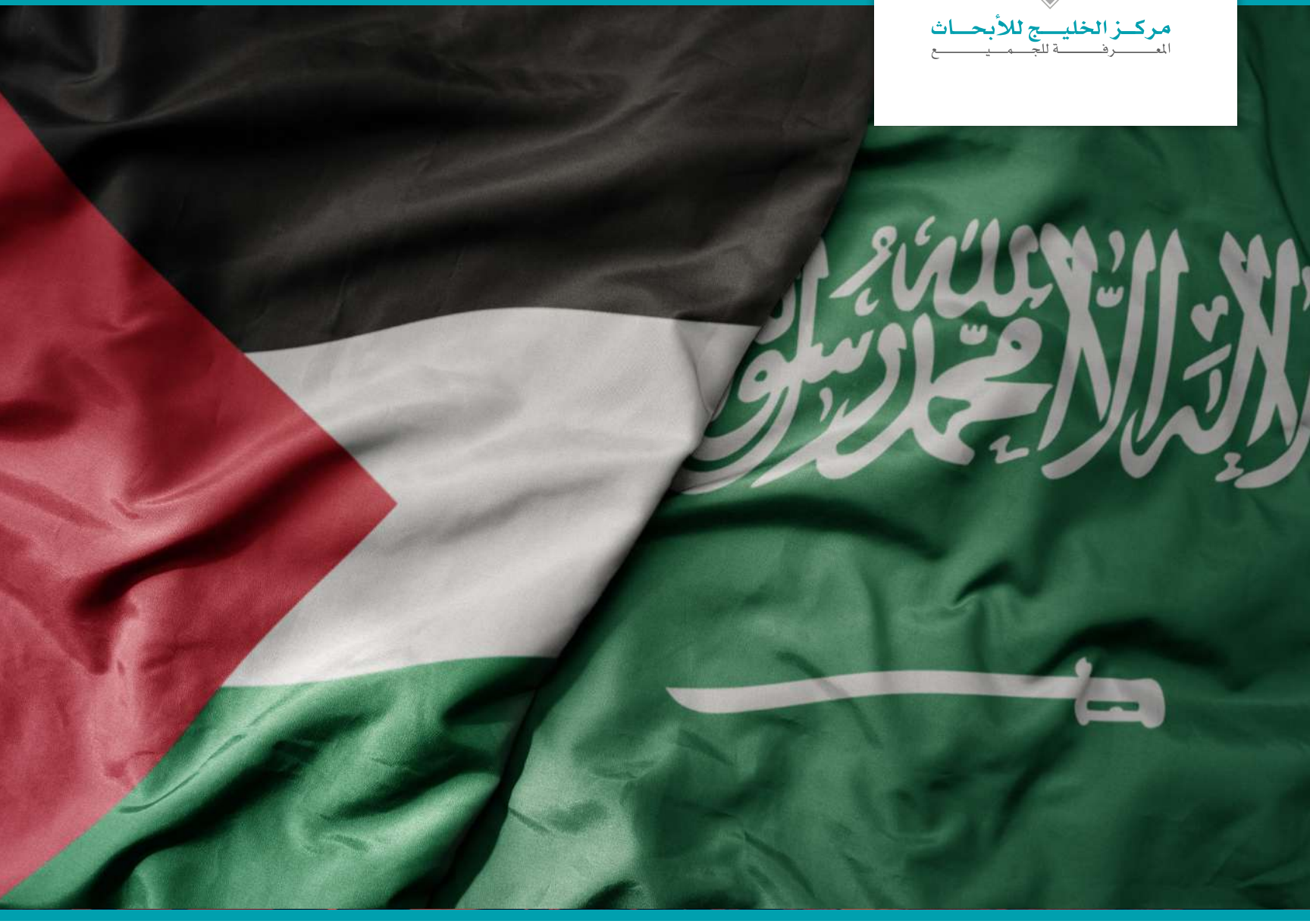

موقف المملكة العربية السعودية من الحرب على غزة

(قراءة تحليلية)

يوسف كامل خطاب

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

تقديم:

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية والإقليمية اهتمامًا بالقضية الفلسطينية، وأكثرها حرصًا على حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة، في إقامة دولتهم المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وفقًا لما نص عليه القرار الأممي (٢٤٢). وقد شدد سمو ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على «أهمية القضية الفلسطينية» بالنسبة للمملكة، في حديثه مع شبكة «فوكس نيوز» الإخبارية، وقال: «نحن بحاجة لحلّ تلك القضية»، معربًا عن أمله بأن تفضي المفاوضات «إلى تخفيف معاناة الفلسطينيين»

ويعد هذا الموقف امتدادًا لمواقف قادة المملكة ـ منذ عهد الملك عبدالعزيز ـ من قضية فلسطين، فقد كان أول قائد عربي طالب قادة دول العالم الكبرى ـ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ـ بحل القضية الفلسطينية، حلًا عادلًا يعيد الحق إلى أصحابه، ويمنع الصهاينة من الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وتابع أبناؤه من ملوك المملكة اهتمامهم بالقضية الفلسطينية، وصولًا إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ليستكملا مسيرة الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني وقضيته، وخصوصًا بعد بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما أسفرت عنه من قتل وإصابة عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وتدمير جل ما في القطاع من مبان خاصة وعامة وبنى تحتية خدمية

تستعرض هذه الورقة موقف المملكة العربية السعودية من الحرب على غزة منذ بدايتها، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وحتى كتابة الورقة؛ موضحةً المحددات والمنطلقات التي يرتكز إليها هذا الموقف؛ والمسارات التي تجسَّد من خلالها على أرض الواقع، سواء ما تم منها بصورة فردية، أو ما تم عبر مشاركتها في الجهود الخليجية والعربية والإسلامية والإقليمية والدولية، وما أسفرت عنه هذه الجهود من نتائج

محددات الموقف السعودي من الحرب على غزة

استندت المملكة العربية السعودية في موقفها من الحرب على غزة إلى رؤية استراتيجية شاملة، ترتكز على ثوابت دينية ووطنية ودبلوماسية، تهدف إلى دعم الفلسطينيين سياسيًا وإنسانيًا، مع الحفاظ على استقرار المنطقة، وتجنب الانزلاق إلى صراع مباشر مع إسرائيل وداعميها الدوليين (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا... وغيرهم). ويمكن تلخيص أبرز هذه المحددات في النقاط التالية

ثقل المملكة ومكانتها العربية والإسلامية والدولية

تنعم المملكة – منذ تأسيسها – بمكانة كبرى بين الدول العربية والإسلامية، فضلًا عن غيرها من دول العالم؛ فهي محضن مقدسات المسلمين (الحرمين الشريفين)، ومرجع دينهم وتاريخهم؛ إضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي في قلب الجزيرة العربية، وسط ثلاث قارات – آسيا وأفريقيا وأوروبا – محاطة بأهم ثلاث ممرات بحرية دولية(مضيق هرمز – عند مدخل الخليج العربي، ومضيق باب المندب، وقناة السويس – من جهة البحر الأحمر)؛ فضلًا عن قدراتها الاقتصادية العالية، التي بوأتها ثقلًا ومكانة مرموقة بين الدول الاقتصادية الكبرى، وجعلها شريكًا مؤثرًا وفاعلًا في مجموعة الدول العشرين المحركة للاقتصاد العالمي.

وقد سخرت المملكة هذه الامتيازات والإمكانيات في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي تعد القضية المركزية للأمة الإسلامية؛ ما جعلها تقود العالمين العربي والإسلامي، منذ بداية الحرب في غزة، وتتبنى موقفًا جامعًا يراعي التوافق العربي والإسلامي ولا يخرج عن الإجماع

الالتزام بمبادرة السلام العربية (٢٠٠٢م)

تلتزم المملكة العربية السعودية برؤيتها لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق حل الدولتين؛ وتعتبر أن السلام الدائم يجب أن يُبنى على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية. وقد أوضحت تلك الرؤية في مبادرة السلام، التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢م، ونالت تأييدًا عربيًا؛ فاعتبرت منذ ذلك الحين (مبادرة السلام العربية). ومازالت المملكة تعتبر المبادرة المطروحة هي الوسيلة المثلى لحل القضية الفلسطينية وإحلال السلام في المنطقة

الاعتبارات الإنسانية والقانونية الدولية

تنطلق المملكة في مواقفها الإقليمية والدولية من القانون الدولي الإنساني، الذي يحرم استهداف المدنيين أثناء الحروب؛ ولطالما أدانت المملكة قتل المدنيين تحت أي ذريعة كانت، وبناء على ذلك أدانت استهداف المدنيين في المستعمرات الإسرائيلية في غلاف غزة يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م؛ كما أدانت الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين في غزة، وطالبت بحماية الشعب الفلسطيني، وفقًا لما ينص عليه القانون الدولي الإنساني؛ وشددت على ضرورة وقف فوري لإطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. واعتبرت صمت الدول ـ التي تساند إسرائيل على جرائمها ضد المدنيين العزل في غزة ـ تشجيعًا ومشاركةً لها فيما ترتكبه من جرائم؛ مشيرة إلى أن هذا السلوك الغربي يعطي مبررًا لعودة التنظيمات الإرهابية إلى أعمالها الإجرامية، بعد أن اقتربت هذه التنظيمات من الاندثار.

المحافظة على الاستقرار الإقليمي

ترى المملكة العربية السعودية أن استمرار الحرب يهدد استقرار المنطقة بالكامل، ويزيد من فرص التصعيد الإقليمي (خصوصًا مع إيران وحزب اللّه)؛ وتؤكد على ضرورة تفادي انزلاق المنطقة إلى حرب شاملة أو تكرار سيناريوهات الفوضى. وقد تبنت المملكة ـ منذ الإعلان عن رؤية ٢٠٣٠ عام ٢٠١٦م ـ سياسة تصفير المشاكل في المنطقة، وسعت إلى طرح مفهوم التنمية المستدامة أساسًا للعلاقات بين دول المنطقة، لجعلها (أوروبا الجديدة)، وفقًا لما صرح به ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان في منتدى (مبادرة مستقبل الاستثمار) المنعقد في الرياض، في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨م

> **لطالما أدانت المملكة قتل المدنيين تحت أي ذريعة كانت، وبناء على ذلك أدانت استهداف المدنيين في المستعمرات الإسرائيلية في غلاف غزة يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م؛ كما أدانت الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين في غزة، وطالبت بحماية الشعب الفلسطيني**

التوازن في العلاقات الدولية

اعتمدت المملكة في دعمها للقضية الفلسطينية ومطالبتها بحقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، على علاقاتها التاريخية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب ـ المنحازين إلى إسرائيل ـ واستطاعت المملكة من خلال الحفاظ على التوازن بين تلك العلاقات، دون التفريط في دعم القضية الفلسطينية؛ والعمل متعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية والعربية والإسلامية؛ والابتعاد عن التصعيد الأحادي أو المواقف الشعبوية، أن تحقق بعض الاختراقات الدولية لصالح القضية الفلسطينية، كان أبرزها خلال الأزمة، اعتراف المزيد

من دول العالم بالدولة الفلسطينية؛ حيث اعترفت ١٤٧ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة بدولة فلسطين كدولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وذلك اعتبارًا من مايو ٢٠٢٤م؛ وهي خطوة على درجة كبيرة من الأهمية، لمواجهة الرفض الإسرائيلي لحصول الفلسطينيين على حقوقهم المسلوبة

رفض تهجير الفلسطينيين وتصفية قضيتهم

ترفض السعودية أي خطط لإعادة توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم؛ أو تصفية قضيتهم عبر مشاريع إنسانية مؤقتة؛ وتؤكد على حق العودة ورفض المساس بوحدة الأراضي الفلسطينية. وقد تضمن أول بيان من الخارجية السعودية على الحرب في غزة إشارة صريحة برفض المحاولات الإسرائيلية تهجير الفلسطينيين من وطنهم، تمهيدًا لتصفية قضيتهم والاستيلاء على ما بقي من الأراضي الفلسطينية؛ حيث تضمن نص البيان الصادر عن وزارة الخارجية السعودية في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م: «أكدت المملكة العربية السعودية رفضها القاطع لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من غزة، وإدانتها لاستمرار استهداف المدنيين العزّل هناك»

وأوضحت وزارة الخارجية أن المملكة جددت مطالبتها للمجتمع الدولي بسرعة التحرك لوقف كافة أشكال التصعيد العسكري ضد المدنيين، ومنع حدوث كارثة إنسانية، وتوفير الاحتياجات الإغاثية والدوائية اللازمة لسكان غزة، لاسيما وأن حرمانهم من هذه المتطلبات الأساسية للعيش الكريم يُعد خرقاً للقانون الدولي الإنساني، وسيفاقم من عمق الأزمة والمعاناة التي تشهدها تلك المنطقة

مظلومية الشعب الفلسطيني، التي بدأت منذ عام ١٩٤٨م

توقن المملكة العربية السعودية، كغيرها من دول العالم، بأن ما كان يعرف بـ: (المسألة اليهودية) ــ التي نشأت في أوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي ــ قد تم حلها على حساب الشعب الفلسطيني؛ حيث تم تخلص الدول الأوروبية من وجود اليهود فيها، بإيجاد وطن بديل لهم في فلسطين، وأسهمت بريطانيا ــ التي كانت دولة الانتداب على فلسطين ــ في تسهيل هجرة اليهود وتمكينهم من فلسطين؛ وكان من الطبيعي أن تقف المملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول العربية، مع الشعب الفلسطيني المظلوم، وخصوصًا بعدما تعرض له من مآسٍ إنسانية وتهجير من دياره بعد قرار التقسيم، وما تبعه من نكبة عام ١٩٤٨م؛ وما أعقبها من احتلال لما بقي من الأرضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م.

ورغم قبول الفلسطينيين العيش في دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، بموجب (اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م)، إلا أن الأخيرة استمرت في إقامة المستوطنات، وتهويد القدس الشرقية، ورفض أية عملية سياسية ذات معنى توصّل إلى سلام عادل يحقق الأمن والسلام والاستقرار لها ولشعوب المنطقة؛ مستندة إلى ما تلقاه من الدعم الغربي الشامل وغير المشروط أو المحدود، على الرغم من مخالفاتها لاتفاقياتها، فضلًا عن مخالفتها للمواثيق الدولية الخاصة بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم

مشروعية الحق الفلسطيني المؤيدة بقرارات الشرعية الدولية

تؤمن المملكة العربية السعودية ـ كغيرها من دول العالم ـ بأحقية الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل السبل ـ بما فيها المقاومة المسلحة . وفقًا للقانون الدولي الذي أعطى الشعوب المحتلة الحق في مقاومة الاحتلال (المادة الثانية من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٠/٤٥) . وترفض المملكة محاولات الخلط بين حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وبين ما تقوم به الجماعات الإرهابية ـ مثل:(داعش) و(القاعدة)... وغيرهما من الجماعات الإرهابية الشبيهة ـ من عمليات إجرامية، تقتل المدنيين والأبرياء لمجرد اختلافهم عنها، لتقويض الأمن والاستقرار ـ الداخلي والإقليمي والدولي ـ وتعتبر المملكة أن دفاع الفلسطينيين عن أنفسهم هو دفاع مشروع عن النفس والأرض من أجل استعادة حقوقهم

العمق التاريخي للموقف السعودي:

تعتمد المملكة العربية السعودية في موقفها من الحرب الحالية على قطاع غزة على ما لها من رصيد تاريخي ـ رسمي وشعبي ـ في دعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز إلى اليوم؛ حيث وقفت المملكة مع الشعب الفلسطيني مؤيدةً لحقوقه، رافضة الاستيلاء على أراضيه، عبر استقطاب اليهود إليها في هجرات متصاعدة منذ أربعينيات القرن الماضي؛ حيث كان الملك عبد العزيز أول حاكم عربي يرسل مذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية ـ بواسطة مندوبها في جدة ـ في رجب ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، معترضًا على حل ما كان يعرف آنذاك بـ(المسألة اليهودية) بتوطين اليهود في فلسطين؛ كما وقفت المملكة مع الشعب الفلسطيني في زمن النكبة، وعندما حارب لاستعادة حقوقه، ودعمته عندما قرر التفاوض مع إسرائيل. وعندما انهارت مفاوضات (كامب ديفيد) ـ التي عقدت في الفترة من ١١ إلى ٢٥ يوليو ٢٠٠٠م بين الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (إيهود باراك) ورئيس السلطة الفلسطينية السابق (ياسر عرفات) . وفشلت محاولة إنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني؛ تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرتها السياسية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين؛ وهي وثيقة تاريخية عرضت صيغة عملية وعادلة لإنهاء ـ ليس فقط الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ـ بل لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي الأوسع نطاقًا أيضًا، وتحقيق السلام الجماعي والأمن للجميع والحياة الطبيعية

وتضمنت المبادرة السعودية: إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين، والانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل الاعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل. وقد تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت مارس عام ٢٠٠٢م؛ واعتبرت منذ ذلك الحين (مبادرة السلام العربية)

رفض التطبيع في ظل العدوان

على الرغم من حرص الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومساعيهما من أجل انضمام المملكة إلى (الاتفاق الإبراهيمي)، الذي أبرم – خلال عهدة الرئيس (ترامب) الأولى – في البيت الأبيض بين إسرائيل وبعض دول المنطقة برعاية أمريكية، في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠م – فإن المملكة العربية السعودية لم تنضم حينها إلى الاتفاق. وعندما بدأت الحرب الإسرائيلية على غزة بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، علّقت المملكة أية مفاوضات متقدمة للتطبيع، واشترطت أن يتم إنهاء العدوان على غزة، وضمان حقوق الفلسطينيين، والعمل على تحقيق حل الدولتين؛ قبل البدء في أية مفاوضات حول تطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل

المسارات التي اتبعتها المملكة لمساندة الفلسطينيين:

تحركت المملكة العربية السعودية لدعم الشعب الفلسطيني في غزة على أكثر من مسار، فجمعت بين التحرك السياسي الفاعل، والدعم الإغاثي المكثف، والموقف الإعلامي والديني المساند، مع استعدادها للعب دور كبير في مرحلة ما بعد الحرب من خلال الإعمار والتنمية. وقد تمثلت المسارات فيما يلي

أولًا: المسار السياسي والدبلوماسي: وتم تفعيله من خلال:

الضغط الدولي لوقف الحرب: حيث أجرت المملكة اتصالات مكثفة مع القوى الدولية (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا) لحثها على التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي؛ كما دعت إلى اجتماعات طارئة في مجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية

رفض التطبيع في ظل الحرب: حيث أعلنت المملكة رسميًا، وفي أكثر من مناسبة، عن وقف أي تقدم في ملف التطبيع مع إسرائيل، واشترطت إنهاء الحرب وضمان الحقوق الفلسطينية

قيادة التحرك العربي والإسلامي: وذلك من خلال ترأس المملكة للقمة العربية الإسلامية الاستثنائية، التي عقدت بمدينة الرياض، في ٦ نوفمبر ٢٠٢٣م، لبحث العدوان الإسرائيلي على غزة، والتي خرجت بمواقف موحدة لصالح القضية الفلسطينية؛ وكلفت لجنة وزارية مشتركة بالتحرك الدولي لوقف الحرب على غزة. كما استضافت المملكة في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م (قمة متابعة عربية إسلامية مشتركة) لبحث استمرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية ولبنان والتطورات الراهنة في المنطقة.

ثانيًا: المسار الإنساني والإغاثي: وتم تفعيله من خلال

> **أعلنت المملكة عن استعدادها للمشاركة في خطة إعادة إعمار غزة ضمن المبادرة العربية، بشرط: وقف دائم لإطلاق النار؛ وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع**

١. تسيير جسرين ــ جوي وبري ــ للمعونات: حيث أطلق مركز الملك سلمان للإغاثة عشرات الطائرات وثماني سفن محملة بـ: المواد الغذائية؛ والأدوية والمستلزمات الطبية؛ والمستشفيات الميدانية؛ ومعدات الإسعاف والإنقاذ.

٢. تدشين حملة وطنية واسعة لجمع التبرعات عبر منصة «ساهم»، تجاوزت عائداتها مئات الملايين من الريالات، خصصت لإغاثة الفلسطينيين في غزة.

٣. العمل عبر الهلال الأحمر والمنظمات الدولية: حيث دعمت المملكة عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر الفلسطيني والأونروا لتوفير الدعم اللوجستي والتمويل للمرافق الصحية والتعليمية.

ثالثًا: المسار الإعلامي والدعوي: وتم تفعيله من خلال:

١. دعم الرواية الفلسطينية؛ عبر استخدام القنوات الإعلامية لتسليط الضوء على المعاناة الفلسطينية، وما ترتكبه قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في غزة من جرائم محرمة دوليًا، ومدانة قانونيًا.

٢. تفنيد الرواية الإسرائيلية عما يدور في غزة، وبيان ما فيها من أكاذيب لتضليل الرأي العام العالمي والإقليمي، وتبرير ما يتم ارتكابه من جرائم.

٣. توجيه وزارة الشؤون الإسلامية بتخصيص خطب الجمعة لبيان أن ما يحدث في غزة ظلم وعدوان إسرائيلي، وإبرازه كمأساة إنسانية وأخلاقية؛ كما وجهت الخطباء إلى الدعاء لأهالي غزة ونصرة الشعب الفلسطيني.

خامسًا: المسار التنموي وإعادة الإعمار (مستقبليًا):

أعلنت المملكة عن استعدادها للمشاركة في خطة إعادة إعمار غزة ضمن المبادرة العربية، بشرط: وقف دائم لإطلاق النار؛ وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع؛ وضمان عدم تهجير السكان أو تغيير الوضع الديموغرافي

جهود المملكة (منفردة) منذ بدء الحرب:

اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من الإجراءات التي عكست موقفها من الحرب على غزة منذ اندلاعها وحتى إعداد هذه الورقة؛ وتمثلت تلك الإجراءات فيما يلي

إدانة الحرب منذ بدايتها:

وقد تجسد هذا الإجراء في الخطوات التالية:

في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، صدر عن وزارة الخارجية بيان نص على أن المملكة العربية السعودية تتابع عن كثب تطورات الأوضاع غير المسبوقة بين عددٍ من الفصائل الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلي، مما نتج عنها ارتفاع مستوى العنف الدائر في عددٍ من الجبهات هناك. ودعت المملكة «للوقف الفوري للتصعيد بين الجانبين، وحماية المدنيين، وضبط النفس. وتذكّر المملكة بتحذيراتها المتكررة من مخاطر انفجار الأوضاع نتيجة استمرار الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وتكرار الاستفزازات الممنهجة ضد مقدساته». وجددت «دعوة المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته وتفعيل عملية سلمية ذات مصداقية تفضي إلى حل الدولتين بما يحقق الأمن والسلم في المنطقة ويحمي المدنيين»

في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م: أدانت السعودية التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة، ورفضت دعوات التهجير القسري، مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف استهداف المدنيين وتوفير الاحتياجات الإنسانية لسكان القطاع.

في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، جدّد مجلس الوزراء السعودي، في جلسته الأسبوعية، رفض المملكة لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من قطاع غزة. وطالب المجلس بـ«الوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن غزة، والدفع بعملية السلام؛ وفقًا لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية»

كما أصدرت وزارة الخارجية السعودية في اليوم نفسه بيانًا بشأن المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل بمستشفى المعمداني في غزة، قالت فيه : «تدين المملكة العربية السعودية بأشد العبارات الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصفها مستشفى الأهلي المعمداني في غزة، والذي أدى لوفاة المئات من المدنيين، من بينهم أطفال وجرحى ومصابين"

وأضاف البيان: «وترفض المملكة العربية السعودية بشكلٍ قاطع هذا الاعتداء الوحشي الذي يعُد انتهاكاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية بما فيها القانون الدولي الإنساني، كما تعبر عن استنكارها لعدم وقف الاحتلال الإسرائيلي هجماته المتواصلة ضد المدنيين رغم العديد من المناشدات الدولية»

Photo Source: SPA (2024)

وأردفت الخارجية: «إن هذا التطور الخطير يفرض على المجتمع الدولي التخلي عن ازدواجية المعايير و الانتقائية في تطبيق القانون الإنساني الدولي عندما يتعلق الأمر بالممارسات الاسرائيلية الإجرامية و يتطلب موقفًا جادًا وحازمًا لتوفير الحماية للمدنيين العزل»

وأكدت المملكة على «ضرورة فتح ممرات آمنة فورًا، تلبيةً لنداءات الاستغاثة التي أطلقتها الدول والمنظمات لإيصال الغذاء والدواء للمدنيين المحاصرين في غزة، وتحميل قوات الاحتلال الاسرائيلية كامل المسؤولية جرّاء استمرار خرقها المتكرر لكافة الأعراف والقوانين الدولية»

٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م: شاركت المملكة في «قمة القاهرة للسلام» وأصدرت بيانًا مشتركًا مع ٩ دول عربية، اعتبرت فيه تهجير الفلسطينيين جريمة حرب، ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، واحترام القانون الدولي الإنساني.

٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣م: أدانت السعودية العمليات البرية الإسرائيلية في غزة، محذرة من تداعياتها على المدنيين، ودعت إلى احترام القانون الدولي الإنساني وفتح ممرات آمنة للمساعدات.

تحركات دبلوماسية مكثفة

في ٥ نوفمبر ٢٠٢٣م: أدانت المملكة، عبر وزارة خارجيتها، تصريحات وزير إسرائيلي حول استخدام قنبلة نووية على غزة، واعتبرتها دليلًا على التطرف داخل الحكومة الإسرائيلية؛ وقالت وزارة الخارجية في بيان لها :» إن عدم إقالة الوزير من الحكومة فوراً والاكتفاء بتجميد عضويته تعكس قمة الاستهتار بجميع المعايير والقيم الإنسانية والأخلاقية والدينية والقانونية لدى الحكومة الإسرائيلية».

في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م: استضافت السعودية قمة عربية إسلامية غير عادية في الرياض، تمخض عنها تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية السعودي لعرض المطالب العربية والإسلامية على الأمم المتحدة والدول الكبرى. وأتت هذه القمة المشتركة أتت «عوضا عن ‹القمة العربية غير العادية› و‹القمة الإسلامية الاستثنائية› اللتان كانتا من المُقرر أن تُعقدا في التاريخ نفسه». وأشارت المملكة إلى أن السبب في ضم القمّتين يأتي «استشعارا من قادة جميع الدول لأهمية توحيد الجهود والخروج بموقف جماعي موّحد يُعبّر عن الإرادة العربية الإسلامية المُشتركة بشأن ما تشهده غزة والأراضي الفلسطينية من تطورات خطيرة وغير مسبوقة تستوجب وحدة الصف العربي والإسلامي في مواجهتها واحتواء تداعياتها"

وفي أول اجتماع لمجلس الشورى السعودي بعد بدء الحرب في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣م، أكد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ، في الخطاب الملكي السنوي لافتتاح أعمال السنة الرابعة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى ـ نيابة عن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز ـ أن «المملكة عقدت القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، لمواجهة الأحداث المؤلمة التي يتعرض لها أشقاؤنا في غزة». وأشار إلى أن» المملكة عملت من خلالها على إيجاد حراك عربي وإسلامي مشترك، للضغط على المجتمع الدولي نحو اتخاذ مواقف جادة وحازمة لوقف العدوان الإسرائيلي، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة»

تجديد المطالبة بوقف العدوان

في ٣ يناير ٢٠٢٤م: جدد مجلس الوزراء السعودي، برئاسة الملك سلمان، مطالبة المملكة بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وضرورة إدخال المساعدات ومنع التهجير القسري للسكان.

في ٢٠ يناير ٢٠٢٤م، أكدت المملكة رفضها للعدوان الإسرائيلي على غزة، عبر كلمة المملكة في قمة حركة عدم الانحياز في دورتها الـ ١٩ على مستوى القادة، في العاصمة الأوغندية كامبالا، التي ألقاها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، نائب وزير خارجيتها المهندس وليد بن عبدالكريم الخريجي، وطالبت بوقف فوري لإطلاق النار؛ وشددت على ضرورة إدخال المساعدات إلى غزة، ومنع التهجير القسري لسكان القطاع. وقال الخريجي: «إن القضية الفلسطينية ستظل حاضرة في أغلب اجتماعاتنا إلى حين إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية»

تقديم المساعدات الإنسانية وإدانة استهدافها

بادرت المملكة العربية السعودية إلى تقديم المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع، الذين فرضت عليهم قوات الاحتلال حصارًا خانقًا لإجبارهم على الخروج من غزة. وقد حرصت المملكة على أن تكون في مقدمة الدول الداعمة لأهالي غزة في محنتهم، فقام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ــ بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء . لإغاثة الشعب الفلسطيني، شملت تبرعات مالية، وعينية، وتبرّعات الخدمات، وجاء ضمن التبرّعات العينية (سيارات الإسعاف، والمستلزمات الطبّية، والسلال الغذائية، وحليب الأطفال، والتمور، وغيرها) بلغ مجموع تبرعات الحملة السعودية الشعبية لإغاثة الشعب الفلسطيني ٥٣١ مليونًا و٨٠٥ آلاف و١٨٨ ريالًا، قدمها ٩٣٦ ألفًا و٦٨٧ متبرعًا عبر منصة «ساهم»

في ٩ نوفمبر ٢٠٢٣م غادرت مطار الملك خالد الدولي بالرياض الطائرة الإغاثية السعودية الأولى متجهة إلى مطار العريش الدولي بجمهورية مصر العربية تمهيداً لنقلها إلى المتضررين داخل قطاع غزة، تحمل على متنها مساعدات إغاثية متنوعة شملت مواد غذائية وإيوائية بوزن إجمالي يبلغ ٣٥ طنًا

في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م، سيّرت المملكة أولى طلائع الجسر البحري الإغاثي السعودي من ميناء جدة الإسلامي، إلى ميناء بورسعيد في مصر.لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وحمل الجسر مساعدات غذائية وطبية وإيوائية تزن ١٠٥٠ طنًا، تمهيدًا لنقلها إلى المتضررين من الشعب الفلسطيني داخل قطاع غزة. وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٣م، انطلقت من ميناء جدة الإسلامي الباخرة السعودية الثانية إلى ميناء بورسعيد بمصر ضمن الجسر البحري الإغاثي للشعب الفلسطيني. وتحمل الباخرة ٥٨ حاوية بوزن إجمالي قدره ٨٩٠ طنًا، منها ٢١ حاوية تحمل مواد طبية ومحاليل وأدوية بوزن إجمالي ٣٠٣ أطنان، و ٣٧ حاوية تحمل مواد غذائية متنوعة وحليبًا طويل الأجل بوزن ٥٨٧ طنًا

واستمرت المملكة في تسيير الجسرين الجوي والبحري للمساعدات الغذائية والإيوائية والطبية وسيارات الإسعاف إلى غزة ــ عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ــ ومع مطلع عام ٢٠٢٤م ــ أي بعد ثلاثة أشهر من بدء الحرب ـ كان عدد طائرات الجسر الجوي قد بلغ ٣٨ طائرة إغاثية تحمل على متنها السلال الغذائية والحقائب الإيوائية والمواد الطبية، فيما شمل الجسر البحري إرسال ٥ بواخر تحمل على متنها المستلزمات الطبية لسد احتياج المستشفيات هناك، فضلًا عن المواد الغذائية والإيوائية، وبلغ إجمالي وزن حمولة الجسرين «الجوي والبحري» ٥,١١٢، إضافة إلى إرسال ٢٠ سيارة إسعاف، فيما بلغت تبرعات الحملة الشعبية لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ بدء الحملة أكثر من نصف مليار ريال سعودي

ومع مطلع العام ٢٠٢٥م كان عدد طائرات الإغاثة قد بلغ ٥٦ طائرة، فيما بلغ عدد السفن ٨ سفن. وانخفض عدد الطائرات والسفن الإغاثية عن العام السابق، نظرًا لما قامت به قوات الاحتلال من استهداف لطوابير المساعدات داخل غزة؛ فضلًا عن قيامها فيما بعد بتقليل حجم المساعدات المسموح بدخولها، وصولًا إلى منع دخولها نهائيًا، منذ ٢ مارس ٢٠٢٥م، وحتى ١٩ مايو ٢٠٢٥م، الذي سمحت فيه دولة الاحتلال بدخول كميات ضئيلة من المواد الإغاثية؛ إثر مطالبة وزراء خارجية (٢٢) دولة ــ من بينها ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وكندا، واليابان، وأستراليا ــ الاحتلال الإسرائيلي بـ «السماح مجددًا بدخول المساعدات بشكل كامل وفوري» إلى قطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

في ٢٩ فبراير ٢٠٢٤م: أدانت وزارة الخارجية السعودية بشدة استهداف إسرائيل لطوابير المساعدات الإغاثية في شمال غزة، والذي أسفر عن وفاة العشرات وإصابة المئات من المدنيين، جرّاء قصف قوات الاحتلال طوابير المساعدات الإنسانية في غزة. وأكدت الوزارة رفض المملكة القاطع لانتهاكات القانون الدولي الإنساني من أي طرف وتحت أي ذريعة، كما جددت السعودية مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ موقفٍ حازم بإلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي الإنساني، والفتح الفوري للممرات الإنسانية الآمنة، والسماح بإجلاء المصابين

في ٢ مارس ٢٠٢٥م، أعربت وزارة الخارجية عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي وقف دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، واستخدامها كأداة للابتزاز والعقاب الجماعي، الذي يُعدّ انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، ومساسًا مباشرًا بقواعد القانون الدولي الإنساني، في ظل الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق. وجدّدت المملكة دعوتها للمجتمع الدولي لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة، وتفعيل آليات المحاسبة الدولية، وضمان الوصول المستدام للمساعدات

إدانة المملكة لما ترتكبه إسرائيل من جرائم الحرب

في ٢٣ أبريل ٢٠٢٤م: أعربت وزارة الخارجية عن إدانة المملكة العربية السعودية استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ارتكاب جرائم الحرب الشنيعة في قطاع غزة دون رادع، وآخرها اكتشاف مقابر جماعية في مجمع ناصر الطبي بمدينة خان يونس جنوب القطاع. وأكدت الوزارة أن إخفاق المجتمع الدولي في تفعيل آليات المحاسبة تجاه انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي لن ينتج عنه سوى مزيد من الانتهاكات وتفاقم المآسي الإنسانية والدمار، مجدّدةً مطالبة المملكة باضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه وقف اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيّين في قطاع غزة ومحاسبته على المجازر التي ارتكبها

في ٢٧ مايو ٢٠٢٤م، قالت وزارة الخارجية السعودية في بيان، إنها «تعرب عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها بأشد العبارات استمرار مجازر قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومواصلتها استهداف المدنيين العزل في قطاع غزة، وآخرها استهداف خيام النازحين الفلسطينيين بالقرب من مخازن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) شمال غرب رفح». وأضاف البيان أن «المملكة أكدت رفضها القاطع لاستمرار الانتهاكات السافرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي لكافة القرارات والقوانين والأعراف الدولية والإنسانية»، وأهابت بالمجتمع الدولي «ضرورة التدخل الفوري لوقف المجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي للحد من تفاقم الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي يمر بها الشعب الفلسطيني الشقيق»

في ١٣ يوليو ٢٠٢٤م، أعربت وزارة الخارجية السعودية عن إدانة المملكة بأشد العبارات واستنكارها استمرار مجازر الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني على يد آلة الحرب الإسرائيلية، وآخرها استهداف مخيمات النازحين في خان يونس. وجددت المملكة مطالبتها بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، وتوفير الحماية للمدنيين العزل في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ودعت إلى ضرورة تفعيل آليات المحاسبة الدولية إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية

في ١٠ أغسطس ٢٠٢٤م، أعربت وزارة الخارجية السعودية، عن إدانة المملكة بأشد العبارات استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي مدرسة «التابعين» التي تؤوي نازحين في حي الدرج شرق مدينة غزة. وأكدت المملكة في بيانها على ضرورة وقف المجازر الجماعية في قطاع غزة الذي يعيش كارثة إنسانية غير مسبوقة؛ بسبب انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مستنكرة تقاعس المجتمع الدولي تجاه محاسبة إسرائيل جراء هذه الانتهاكات

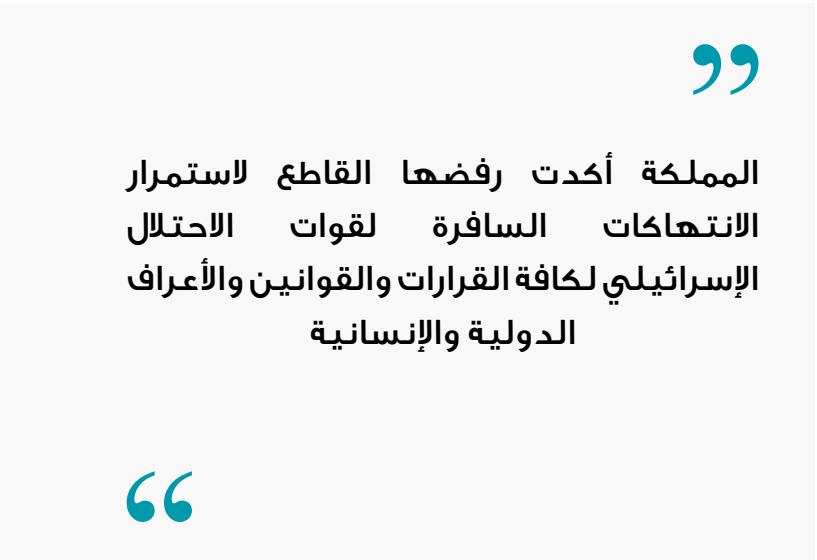

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤م، عبرت وزارة الخارجية السعودية، في بيان، عن إدانة المملكة واستنكارها بأشد العبارات حرق قوات الاحتلال الإسرائيلية المستشفى وإجبار المرضى والكوادر الطبية على إخلائه، مؤكدة أن ذلك يعد انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولأبسط المعايير الإنسانية والأخلاقية

في ١٥ مايو ٢٠٢٥م، أعربت وزارة الخارجية السعودية عن إدانة واستنكار المملكة الشديدين لمواصلة الاحتلال الإسرائيلي التصعيد العسكري ضد المدنيين العُزّل، بما في ذلك استهداف المستشفى الأوروبي في خان يونس، ما أودى بحياة وإصابة العشرات، في سلسلة اعتداءات متكررة من آلة الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني الشقيق. وجدّدت المملكة رفضها القاطع لاستمرار جرائم الإبادة الجماعية الإسرائيلية، مطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار، وحمّلت قوات الاحتلال الإسرائيلية كامل المسؤولية جراء استمرار خرقها لكافة الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية. وأكدت المملكة على المسؤولية القانونية والإنسانية والأخلاقية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لتفعيل آليات المحاسبة الدولية، ووضع حد لهذه الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلية

ربط التطبيع بوقف الحرب وحل الدولتين

في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م أعرب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ـ في كلمته الافتتاحية لأعمال السنة الأولى من الدورة التاسعة لمجلس الشورى السعودي ـ رفض المملكة تطبيع العلاقا ت مع إسرائيل دون قيام الدولة الفلسطينية، بقوله لأعضاء المجلس: «تتصدر القضية الفلسطينية اهتمام بلادكم، ونجدد رفض المملكة وإدانتها الشديدة لجرائم سلطة الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، متجاهلة القانون الدولي والإنساني في فصل جديد ومرير من المعاناة». وأضاف: «لن تتوقف المملكة عن عملها الدؤوب، في سبيل قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ونؤكد أن المملكة لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من دون ذلك». وتوجه ولي العهد في ختام كلمته «بالشكر إلى الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية تجسيدا للشرعية الدولية، ونحث باقي الدول على القيام بخطوات مماثلة»

في ٥ فبراير ٢٠٢٥م، صدر بيان عن وزارة الخارجية السعودية، أكد أن المملكة لن تقيم علاقات مع إسرائيل دون إقامة دولة فلسطينية، مؤكدة أن «موقف السعودية من قيام الدولة الفلسطينية هو موقف راسخ وثابت لا يتزعزع ، وقد أكد الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، هذا الموقف بشكل واضح وصريح لا يحتمل التأويل بأي حال من الأحوال"

وتابع البيان أنه وكما أبدى ولي العهد هذا الموقف خلال القمة العربية الإسلامية غير العادية المنعقدة في الرياض بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٤، أكد على مواصلة الجهود لإقامة الدولة الفلسطينية. واعتبرت الخارجية السعودية أن «واجب المجتمع الدولي اليوم هو العمل على رفع المعاناة الإنسانية القاسية التي يرزح تحت وطأتها الشعب الفلسطيني، الذي سيظل متمسكا بأرضه ولن يتزحزح عنها". وأكدت السعودية أن «هذا الموقف الثابت ليس محل تفاوض أو مزايدات، والسلام الدائم والعادل لا يمكن تحقيقه من دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما سبق إيضاحه للإدارة الأميركية السابقة والإدارة الحالية"

وكان هذا البيان بمثابة رد على تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عندما أعلن عن السيطرة على غزة، خلال مؤتمر صحفي، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض

التنديد بالجرائم الإسرائيلية في المنظمات الدولية

في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤م، أعلنت المملكة عن موقفها الرسمي تجاه الحرب في غزة عبر منبر الأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، حيث قال وزير خارجية المملكة سمو الأمير فيصل بن فرحان: « تجدد المملكة رفضها وإدانتها لجميع الجرائم الإسرائيلية الشنيعة المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وما الجرائم الأخيرة المرتكبة بحق المدنيين العزل في قطاع غزة إلا فصل من فصول معاناة هذا الشعب الشقيق، الذي استمرت معاناته على مدار عقود من الزمن، فأودت الممارسات الوحشية الإسرائيلية منذ العام الماضي بحياة عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، جراء قصف وقتل وتدمير وتجويع ممنهج، وسط كارثة إنسانية كبرى، تتفاقم يوما بعد يوم»

في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤م، طالبت المملكة بإنهاء إطلاق النار في قطاع غزة، والترحيب بوقفه في لبنان، معبرةً عن إدانتها للاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية.جاء ذلك في بيان ألقاه مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير عبد العزيز الواصل، أمام الجمعية العامة بدورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة بشأن فلسطين للنظر بقرارين حول دعم وكالة الأونروا، والمطالبة بوقف إطلاق النار في غزة

وقال الواصل إن التعسف باستخدام حق النقض والانتقائية بتطبيق القانون الدولي أسهما في استمرار حرب الإبادة الجماعية، والإمعان بالجرائم الإسرائيلية في غزة، واتساع رقعة العدوان، مطالباً بإنهاء إطلاق النار في القطاع، والترحيب بوقفه في لبنان، واستنكار الخروقات الإسرائيلية له

رفض تصريحات ومحاولات تهجير الفلسطينيين من أرضهم

في ٩ فبراير ٢٠٢٥م، أكدت وزارة الخارجية السعودية الأحد رفضها القاطع لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن تهجير الفلسطينيين من أرضهم. وقالت الوزارة في بيان "تؤكد المملكة رفضها القاطع لمثل هذه التصريحات التي تستهدف صرف النظر عن الجرائم المتتالية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الأشقاء الفلسطينيين في غزة بما في ذلك ما

يتعرضون له من تطهير عرقي". وشددت المملكة على أن «حق الشعب الفلسطيني الشقيق سيبقى راسخا ولن يستطيع أحد سلبه منه مهما طال الزمن وأن السلام الدائم لن يتحقق إلا بالعودة إلى منطق العقل والقبول بمبدأ التعايش السلمي من خلال حل الدولتين"

في ١١ أبريل ٢٠٢٥م، أكد سمو وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان ــ في مؤتمر صحفي بعد مشاركته في الاجتماع التنسيقي للجنة الوزارية المكلّفة من القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية بشأن التطورات في قطاع غزة ــ: «أود أن نشير إلى رفضنا القاطع لأي طرح يتعلق بتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وهذا يمتد لكل أشكال هذا التهجير، وهناك البعض الذي يسعى إلى توصيف مغادرة الفلسطينيين بالطوعية، ولا يمكن الحديث عن مغادرة طوعية في ظل حرمان الفلسطينيين في غزة من أبسط مقومات الحياة"

وأردف سموه ــ في مقطع فيديو من المؤتمر نشرته قناة «الإخبارية» السعودية عبر حسابها الرسمي على «إكس» ــ: «إذا كانت المساعدات لا تدخل، وإذا كانت الناس لا تجد الغذاء والمشرب والكهرباء، وإذا كانت مُهددة كل يوم بقصف عسكري، فحتى لو اضطر أحدهم للمغادرة فهذه ليست مغادرة طوعية، فهذا شكل من أشكال الإجبار، ولذلك يجب أن يكون واضحا أن أي تهجير تحت أي ذريعة للفلسطينيين في غزة مرفوض رفضا قطعيا، وأي طرح يحاول أن يضع مغادرة الفلسطينيين أو إتاحة الفرصة كما يقال للفلسطينيين بالمغادرة الطوعية في ظل هذه الظروف، فهذا مجرد استذكاء والتفاف على الحقيقة، والحقيقة أن هناك حرمانا للفلسطينيين في غزة من أبسط مقومات الحياة، ولذلك يجب أن نستمر في إيضاح هذه الحقيقة، ونأمل أن تكون هذه الرسالة واضحة للجميع"

استنكار استئناف العدوان

في ١٨ مارس ٢٠٢٥م: أعربت وزارة الخارجية السعودية عن إدانة المملكة واستنكارها بأشد العبارات استئناف قوات الاحتلال الإسرائيلية العدوان على قطاع غزة، وقصفها المباشر على مناطق مأهولة بالمدنيين العزّل، دون أدنى اعتبار للقانون الدولي الإنساني وشددت المملكة على أهمية الوقف الفوري للقتل والعنف والدمار الإسرائيلي، وحماية المدنيين الفلسطينيين من آلة الحرب الإسرائيلية الجائرة، مؤكدةً أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته بالتدخل الفوري لوضع حد لهذه الجرائم، وإنهاء المعاناة الإنسانية القاسية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق.

في ١٩ مايو ٢٠٢٥م، أعربت وزارة الخارجية عن إدانة المملكة بأشد العبارات تصعيد الاحتلال الإسرائيلي العسكري في شمال وجنوب قطاع غزة، وتوسعه في احتلال أجزاء واسعة من القطاع، وهو ما يتعارض مع إرادة المجتمع الدولي، وقانون حقوق الإنسان، ومواثيق الأمم المتحدة، ويحول دون تحقيق فرص السلام والاستقرار في المنطقة. وجدّدت المملكة إدانتها وشجبها لكل العمليات البرية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، لما في ذلك من تهديد لحياة المدنيين الفلسطينيين، ويفاقم المعاناة الإنسانية لسكان القطاع، محذرة من خطورة الاستمرار في هذه الانتهاكات الصارخة وغير المبررة، والمخالفة للقانون الدولي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق

مطالبة دول مجلس الأمن بوضع حد لمأساة الفلسطينيين

في ٤ أبريل ٢٠٢٥م، أعربت وزارة الخارجية عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها بأشد العبارات للتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار استهداف المدنيين العزّل ومناطق إيوائهم وقتل العشرات، بما في ذلك استهداف مدرسة دار الأرقم التي تؤوي النازحين في غزة، كما تدين المملكة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلية وتدميرها لمستودع تابع للمركز السعودي للثقافة والتراث في منطقة موراج شرق رفح، وما يحتويه من مستلزمات طبية كانت مخصصة لتلبية احتياجات المرضى والمصابين في قطاع غزة

وأوضحت الوزارة، أن غياب آليات المحاسبة الدولية الرادعة للعنف والدمار الإسرائيلي أتاح لسلطات الاحتلال الإسرائيلية وقواتها الإمعان في انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واستمرار غياب آليات المحاسبة الدولية يزيد من حدة العدوان والانتهاكات الإسرائيلية، ويهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتؤكد المملكة مجددًا الأهمية القصوى لاضطلاع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بدورهم في وضع حد للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق

جهود المملكة (المشتركة) عبر الأطر الإقليمية والدولية:

إضافة لما قامت به المملكة بصورة منفردة منذ بدء الحرب، فإنها شاركت غيرها من الدول الخليجية والعربية والإسلامية، وغيرها من دول العالم، فيما كانت تبذله من جهود لوقف الحرب العدوانية على قطاع غزة وسكانه؛ إيمانًا منها بأن التصعيد من أي من الطرفين، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الحروب وهو ما سيعاني منه الجميع بما في ذلك المعتدي إسرائيلي

العمل عبر مجلس التعاون الخليجي

ساهمت السعودية، كقائدة في مجلس التعاون الخليجي، في صياغة مواقف موحدة تجاه الحرب على غزة. وتمثلت تلك المواقف في

في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وهو اليوم نفسه الذي اندلعت فيه الأحداث، دعا مجلس التعاون الخليجي، إلى وقف التصعيد بين الفلسطينيين وإسرائيل؛ لحماية المدنيين، وحمّل إسرائيل مسؤولية تدهور الأوضاع. ونقل بيان للمجلس عن الأمين العام (جاسم البديوي) قوله: إن «قوات الاحتلال تتحمّل مسؤولية هذه الأوضاع التي نتجت بسبب استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الصارخة والمستمرة ضد الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة»

> **أعربت وزارة الخارجية عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها بأشد العبارات للتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**

في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، أكد مجلس التعاون على موقفه من الحرب على غزة في بيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الاستثنائية الثالثة والأربعين، التي عقدت في مدينة مسقط، في مدينة مسقط بسلطنة عمان، برئاسة معالي السيد/ بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير الخارجية بسلطنة عمان، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة أصحاب السمو والمعالي والسعادة

في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، تابع مجلس التعاون جهوده في دعم الموقف الفلسطيني، خلال قمة مجلس التعاون ورابطة الآسيان المنعقدة بالعاصمة السعودية (الرياض) برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز؛ حيث تبادل القادة وجهات النظر وأعربوا عن بالغ القلق حيال التطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط واتفقوا على

١. إدانة جميع الهجمات ضد المدنيين، ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى وقف دائم لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات الإغاثة وغيرها من الضروريات والخدمات الأساسية دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة.

٢. دعوة جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين والامتناع عن استهدافهم والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وخصوصا مبادئ وأحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٤٩م.

٣. الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن والمعتقلين المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والمرضى وكبار السن.

٤. حث جميع الأطراف المعنية على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع، وفقا لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل ٤ يونيو ١٩٦٧ بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥. دعم جهود المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بالتعاون مع مصر والأردن، وحل النزاع بين إسرائيل وجيرانها وفقا للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بهذا الصراع.

في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، ألقى السكرتير أول (خالد الربخي) نائب مندوب سلطنة عُمان، نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي الست، كلمة المجلس في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة (الجلسة العامة ٤٠) للأمم المتحدة، التي عقدت والتي أكد فيها على النقاط التالية

١. عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي موقف موحد، على مدى أيام، إزاء ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى وجه التحديد في قطاع غزة،

٢. إدانة دول مجلس التعاون العنف في قطاع غزة، ودعوتها المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم ضدها، كونها تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، التي تلزم إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، بحماية المدنيين وقت الحرب.

٣. أن ما يحدث اليوم في قطاع غزة لا يمكن القبول به، لكن ذلك لن يثني الشعب الفلسطيني عن المطالبة بإنهاء الاحتلال والحصول على حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٤. تأكد دول مجلس التعاون على ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة بأن ما يحدث اليوم في قطاع غزة لم يأت من فراغ، فالشعب الفلسطيني تعرّض لاحتلال خانق على مدى ٥٦ عامًا، شهد خلالها أرضه تأكلها المستوطنات غير المشروعة.

٥. ثقة دول مجلس التعاون الكاملة في الأمين العام للأمم المتحدة ودعمها لما يقوم به من جهود لترسيخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والدعوة إلى الأمن والاستقرار.

٦. التأكيد على أن دول مجلس التعاون مع القانون الدولي ومع القانون الدولي الإنساني ومع قرارات الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

تناشد دول مجلس التعاون جميع الدول الأعضاء أن تصوت لصالح مشروع القرار المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية، والعمل على وقف الفوري لإطلاق النار، وضمان التوصيل العاجل للمساعدات الإنسانية، وإنهاء الحصار الإسرائيلي على غزة واستئناف إمدادات الكهرباء والمياه، والامتناع عن أي خطط للتهجير القسري للسكان المدنيين

في ٥ ديسمبر ٢٠٢٣، صدر البيان الختامي للقمة ٤٤ في الدوحة، مشيدًا بقرارات «القمة العربية والاسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني»، التي استضافتها المملكة العربية السعودية في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م، لبحث الأوضاع المؤلمة في غزة، وتداعيتها الأمنية والسياسية الخطيرة، كما أشاد بجهود اللجنة الوزارية التي شكلتها القمة برئاسة سمو وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بهدف «بلورة تحرك دولي لوقف الحرب على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل، وفق المرجعيات الدولية المعتمدة."

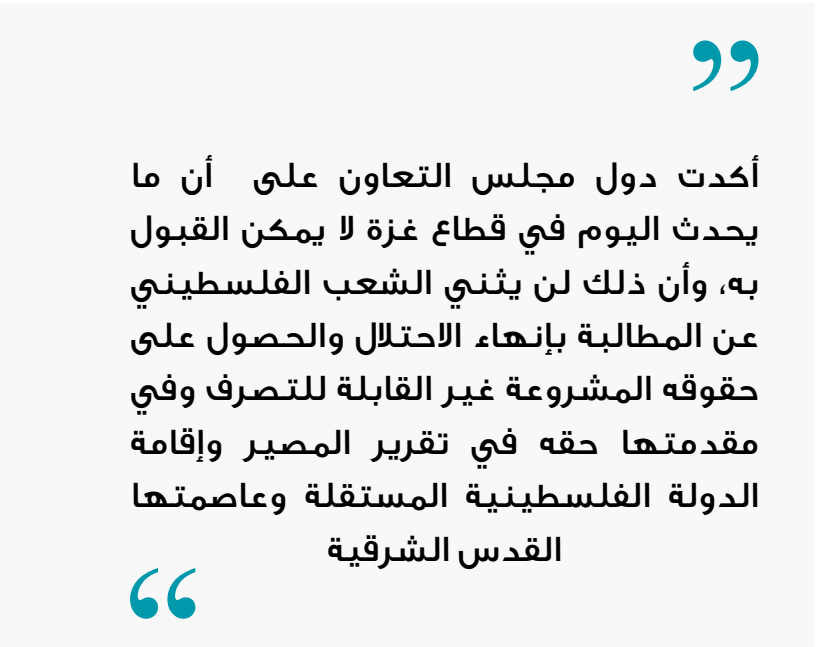

في ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، عقد المجلس اجتماعًا وزاريًا استثنائيًا في الدوحة، أدان العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإنهاء الحصار، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون قيود. كما دعا إلى فتح جميع المعابر وإطلاق سراح الرهائن والمعتقلين، مع التأكيد على احترام القانون الدولي. السعودية أيدت بيانًا مشتركًا صدر في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤ مع دول مثل الإمارات، قطر، والولايات المتحدة، دعا إلى وقف إطلاق نار لمدة ٢١ يومًا على الحدود اللبنانية لمنع توسع الصراع

خلال القمة الخليجية الـ (٤٦) في ديسمبر ٢٠٢٤م، أكدت دول المجلس، بقيادة السعودية، دعمها لحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، مع التعبير عن قلقها إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في غزة

العمل عبر جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي

لعبت المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا فيما يتعلق بالحرب على غزة عبر جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ حيث دعت المملكة كلتا المنظمتين للانعقاد لمناقشة الحرب على غزة، وبخاصة بدأت إسرائيل في التصعيد، وارتكاب الجرائم المحرمة دوليًا بموجب القانون الدولي والإنساني. واستضافت المملكة بعض هذه القمم، وتولت متابعة ما صدر عنها من مخرجات؛ ومن أبرز هذه القمم:

(القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية)، التي عقد في العاصمة السعودية الرياض، في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م، بدعوة مشتركة من السعودية (بصفتها رئيسة الدورة الحالية للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي) وفلسطين، استجابةً للعدوان الإسرائيلي على غزة الذي بدأ في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م. وقد أسفرت القمة عن عدة مخرجات، أهمها: إدانة العدوان الإسرائيلي واتهام إسرائيل بارتكاب «إبادة جماعية»؛ المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرات إنسانية لإغاثة سكان غزة؛ ودعوة مجلس الأمن لإصدار قرار ملزم لوقف العدوان ومنع تصدير الأسلحة إلى إسرائيل؛ وتأكيد رفض تهجير الفلسطينيين؛ ودعم مبادرة السلام العربية (٢٠٠٢) التي تنص على انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧م.؛ وتكليف الأمانتين العربية والإسلامية بإنشاء وحدات رصد إعلامية لتوثيق انتهاكات إسرائيل

(القمة العربية الاعتيادية الثالثة والثلاثون)، التي عقدت في المنامة بمملكة البحرين، في ١٦ مايو ٢٠٢٤م، في ظل ظروف استثنائية بسبب استمرار الحرب على غزة ومخاوف اجتياح رفح الفلسطينية. وتمثلت مخرجاتها في: إدانة استمرار العدوان الإسرائيلي والتجويع في غزة؛ والتحذير من تداعيات اجتياح رفح على النازحين (حوالي ١,٥ مليون شخص)؛ والدعوة لوقف فوري للعمليات العسكرية وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية؛ والتأكيد على دعم القضية الفلسطينية وحل الدولتين

في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م ترأس الأمير فيصل بن فرحان، وزير الخارجية، رئيس اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية والإسلامية بشأن التطورات في قطاع غزة، الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لبحث تصعيد الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية، وذلك على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم

المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين بمدينة نيويورك الأميركية. وبحث الاجتماع تكثيف التحرك العربي والإسلامي في المجتمع الدولي وبخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك بهدف الوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين ولبنان، وحماية أمن المنطقة من اتساع رقعة الحرب التي تقوض من جهود السلام والأمن في المنطقة والعالم؛ وناقش سبل تعزيز العمل العربي والإسلامي المشترك لضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك في ضوء الإعلان عن التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين والقرارات الدولية ذات الصلة

(القمة العربية الإسلامية المشتركة)؛ عقدت في الرياض يوم ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م؛ ودعت إلى قرار ملزم من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار ومنع تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، متهمة إياها بارتكاب «إبادة جماعية» في غزة. وأكدت القمة أنه لا سلام دون انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧م؛ وكانت المملكة قبل هذه القمة قد أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م، الذي طالب بإنهاء الوجود غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودعم عضوية فلسطين الكاملة. وخلال هذه القمة أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان ــ في كلمته بالقمة ــ على دور منظمة التعاون الإسلامي في توحيد المواقف الإسلامية، مشددة على «الفجوة المتزايدة» بين التوافق الدولي واختلافات مجلس الأمن.

(القمة العربية المصغرة بين دول الخليج ومصر والأردن)؛ عقدت هذه القمة في ٢١ فبراير ٢٠٢٥م، بالعاصمة السعودية الرياض، بدعوة من ولي العهد السعودي «في سياق اللقاءات الودية الخاصة التي جرت العادة على عقدها بشكل دوري منذ سنوات عديدة بين قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار العلاقات الأخوية الوثيقة التي تجمع القادة والتي تسهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المجلس والأردن ومصر». لمناقشة خطة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بشأن غزة ووضع خريطة طريق لما بعد الحرب. وكان أبرز المخرجات: مناقشة خطة إعادة إعمار غزة مع رفض تهجير الفلسطينيين؛ والتنسيق لتقديم اقتراح عربي موحد للإدارة الأمريكية. ولم يصدر عن القمة بيان، وكانت وكالة الأنباء السعودية قد نقلت عن مصدر مسؤول قوله وفيما يتعلق بالعمل العربي المشترك وما يصدر من قرارات بشأنه فسيكون ضمن جدول أعمال القمة العربية الطارئة القادمة التي ستنعقد في مصر.

(القمة العربية الطارئة «قمة فلسطين»): عقدت في القاهرة، يوم ٤ مارس ٢٠٢٥م، بدعوة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بالتنسيق مع ملك البحرين حمد بن عيسى، وبطلب من فلسطين، لمناقشة التطورات الخطيرة في القضية الفلسطينية بعد اتفاق وقف إطلاق النار. وتم عقب القمة اعتماد الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، بالتنسيق مع فلسطين والدول العربية، والتي تشمل: الإغاثة العاجلة وإعادة الإعمار على مدى خمس سنوات؛ كما تم التأكيد على رفض تهجير الفلسطينيين وضرورة انسحاب إسرائيل من غزة، بما في ذلك محور فيلادلفيا؛ ودعوة مجلس الأمن لنشر قوات حفظ سلام دولية في الضفة الغربية وغزة؛ الترحيب بتشكيل لجنة إدارة غزة تحت مظلة الحكومة الفلسطينية لفترة انتقالية؛ وتثمين مقترح مصر والأردن لتأهيل الشرطة الفلسطينية لضمان الأمن في غزة

(اجتماعات اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة: ١١ نوفمبر ٢٠٢٣): عقدت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة عدة اجتماعات لمتابعة التطورات في غزة، منها: (اجتماع جدة: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤): برئاسة المملكة العربية السعودية، لمناقشة التصعيد في غزة والضفة الغربية. و(اجتماع مدريد: ٢٥ مايو ٢٠٢٥م)،وهو اجتماع موسع ترأسه الأمير فيصل بن فرحان، مع وزراء خارجية مصر، وقطر، والأردن، وفلسطين، وممثلين أوروبيين، ركز على إنهاء الحصار وتوصيل المساعدات

العمل عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن

استخدمت المملكة العربية السعودية منصات الجمعية العامة لدعم موقفها الرافض للحرب على غزة، ومحاولات تهجير سكانها إلى خارج القطاع. وقد اتخذت المملكة عدة خطوات في هذا الاتجاه، منها

١. في ١٣ فبراير ٢٠٢٤م، أعربت السعودية عن أسفها لنقض الولايات المتحدة مشروع قرار جزائري في مجلس الأمن يدعو لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، مشيرة إلى الحاجة لإصلاح المجلس لتجنب ازدواجية المعايير.

٢. في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤م، أيدت المملكة قرارات الجمعية العامة، التي طالبت بوقف إطلاق النار وتوفير المساعدات الإنسانية.

٣. في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤م، استضافت السعودية أولى جلسات التحالف العالمي لحل الدولتين في الرياض، بمشاركة ممثلين من جامعة الدول العربية، والسلطة الفلسطينية، والأردن، ومصر، وقطر، والاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الجهود الدولية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤، دعا الأمير فيصل بن فرحان ـ في كلمته خلال القمة العربية الإسلامية ــ إلى إصلاح مجلس الأمن لضمان فعاليته؛ كما أعربت المملكة العربية السعودية عن إحباطها من عجز مجلس الأمن عن إصدار قرارات ملزمة، مشيرة إلى نقض ستة من عشرة مشاريع قرارات تتعلق بغزة حتى نوفمبر ٢٠٢٤م. وأكدت السعودية على ضرورة تنفيذ قرارات مثل القرار ١٧٠١ (الصادر في ١١ أغسطس ٢٠٠٦، لكنه ذُكر في سياق ٢٠٢٤ لدعم الاستقرار في لبنان) لمنع توسع الصراع

في ٢٣ مايو ٢٠٢٥ م ؛ شاركت المملكة العربية السعودية في الاجتماع التحضيري في الأمم المتحدة للمؤتمر الدولي رفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين سلماً، وتنفيذ حل الدولتين، الذي دعت المملكة العربية السعودية وفرنسا إلى عقده في يونيو (حزيران) المقبل. وقالت رئيسة الوفد السعودي المشارك في الاجتماع التحضيري، (منال رضوان)، إن «هذا الجهد الدبلوماسي يجب أن يفضي إلى تغيير حقيقي، لا رجعة فيه، وتحولي، ولضمان تسوية سلمية نهائية لقضية فلسطين»، مضيفة أن الاجتماع التحضيري «يجب أن يرسم مسار العمل، لا مجرد التفكير»، مشيرة إلى أن «غزة تعاني معاناة لا تُوصف. لا يزال المدنيون يدفعون ثمن حرب يجب أن تنتهي فوراً»

وأكدت (رضوان) أنه «يجب إنهاء الاحتلال ليعم السلام والازدهار في المنطقة»، قائلة: «يجب أن يكون هذا المؤتمر بداية نهاية الصراع. الأمر لا يتعلق بالأقوال، بل بالأفعال»

وقالت إن «الحل العادل للقضية الفلسطينية ليس مجرد ضرورة أخلاقية وقانونية، بل حجر الزاوية لنظام إقليمي جديد قائم على الاعتراف المتبادل والتعايش»، مضيفة أن «السلام الإقليمي يبدأ بالاعتراف بدولة فلسطين، ليس بوصفها بادرة رمزية، بل ضرورة استراتيجية»؛ لأن ذلك هو «السبيل الوحيد للقضاء على المساحة التي تستغلها الجهات الفاعلة غير الحكومية، واستبدال أفق سياسي قائم على الحقوق والسيادة باليأس، يضمن الأمن والكرامة للجميع»

وأوضحت (رضوان) حرص المملكة على لإحلال السلام الإقليمي بالقول: «كانت قيادة السعودية في تعزيز السلام ثابتة ومستدامة. لقد بدأ الأمر منذ أكثر من عقدين من الزمن، مع إطلاق مبادرة السلام العربية، وهي إطار جريء وشامل للسلام يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف المتبادل. وبعد مرور ٢٠ عاماً، تم تجديد هذا الالتزام وتعزيزه من خلال إطلاق جهود يوم السلام بالشراكة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، وبالتعاون مع جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية»

وأضافت أن «المملكة تفخر أيضاً بإطلاقها (التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين) من أجل (تعبئة المجتمع الدولي لدعم حل الدولتين من خلال تدابير سياسية ومالية وأمنية منسقة بينما نتحرك نحو اختتام هذا المؤتمر)»، موضحة أن «التحالف العالمي آلية طبيعية وفعَّالة للمُضي قدماً في نتائجه»

الخلاصة:

يُبرز هذا الموضوع موقف المملكة العربية السعودية من الحرب على غزة بوصفه موقفًا متماسكًا يستند إلى ثوابت دينية وسياسية وإنسانية، ويتسم بالحكمة والتدرج والبعد الاستراتيجي. فقد جمعت المملكة بين الإدانة الصريحة للعدوان، والجهود الدبلوماسية الحثيثة، والدعم الإغاثي الفوري، والمشاركة الفعالة في المحافل الإقليمية والدولية، مع التشديد على أن أي حل دائم لا يمكن أن يتحقق دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧م. كما بيّن الموضوع كيف استثمرت المملكة ثقلها الدولي لمناصرة الحق الفلسطيني، دون أن تنجرّ إلى مواقف شعبوية أو تصعيد غير محسوب

الخاتمة:

يعكس الموقف السعودي من الحرب على غزة نهجًا سياسيًا رصينًا ومتوازنًا، يجمع بين الالتزام بالمبادئ والثوابت، والقدرة على الفعل والتأثير في الساحة الدولية؛ فالسعودية لم تكن طرفًا صامتًا في مواجهة المأساة الإنسانية المتفاقمة في غزة، بل اتخذت موقفًا قياديًا إنسانيًا ودبلوماسيًا، يرسخ دورها المحوري في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، ودورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية، ومناصرة الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه المشروعة . وفي ظل تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي، وتجاذباته العسكرية والأمنية التي تهدد استقرار المنطقة برمتها؛ يبقى الموقف السعودي شاهدًا على سياسة عقلانية، تسعى لإطفاء النيران لا تأجيجها، ولصناعة سلام عادل، لا فرض استسلام قاهر، على شعب يرفض الاستسلام، ويقاوم بكل السبل من أجل إقامة دولته المستقلة على أرضه المسلوبة

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium